في معنى الغلبة والاطراد
وحدود القياس اللغوي

الدكتور جميل الملائكة

(عضـــو المجمع)

(١) اقرت لجنة الاصول الموقرة في ٩ / ١٠ / ١٩٨٤ انه اذا كانت المسموعات من وزن معين قليلة ولكن اكثرها ذو دلالة معينة فيمكن ان يقاس عليها لتلك الدلالة عند الحاجة في لغة العلوم .

وهذا القرار العام المقتضب ، ولاشك ، لا تمكن الاستفادة منه دون رسم حدوده وقيوده .

(٢) فيلزم اولا تحديد المراد بالقليل . فهل تكفي ثلاثة من المسموعات لهذا الغرض؟ ام خمسة ؟ ام عشرة ؟ ام عشرون ؟ ام خمسون ؟ لا يخفى انه كلما زاد هذا العدد نقص احتمال الخطأ في الاستدلال ومن ثم زادت اعتمادية العينة. واحتمال الخطأ نفسه يلتزم الاحصائيون تعيين حدٍّ من الثقة في تخمينه. وهكذا يمكن ، من دون الدخول في التفاصيل الاحصائية ، ان نقول بحدّ من الثقة مقداره (٩٥٪) ، وهو الحدّ المقبول عند الاحصائيين، ان أعلى خطأ محتمل في الاستدلال من عينة مقدارها ١٠ من المسموعات مختارة عشوائيا من بين مجموعة كبيرة من مسموعات من الوزن نفسه سيكون في حـــدود ٣١٪ [1] ، فان كان عدد افراد العينة ٢٠ فسيكون احتمال الخطأ في أسوأ

---

[1] $\pm 1{,}96 \times \sqrt{\frac{0{,}5\,(1-0{,}5)}{10}} \times \frac{\infty - 10}{\infty - 1} = \pm 0{,}31 = \pm 31\%$

الاحوال في حدود ٢٢ ٪ ، فان كان العدد ٤٠ فهو في حدود ١٥,٥ ٪ ، وان كان الافراد ٨٠ فلن يتجاوز ١١ ٪ الخ . وسيقلّ مقدار الخطأ الاعلى المحتمل ايضاً كلما قلّ عدد افراد المجموعة الكلية التي يختار افراد العينة من بينها . وكذلك يقلّ الخطأ المحتمل بزيادة انحراف اطراد الظاهرة المدروسة في العينة عن ٥٠٪ ، وعليه يتقرر قبول حجم العينة من مقدار اطراد الظاهرة المراد قياسها فيها .

ويجدر هنا توكيد العشوائية في اختيار افراد العينة التي نريد دراسة ظاهرة فيها . وكثيرا ما يغفل دارسو اللغة هذه الحقيقة ، أو يجهلونها ، فيقعون في الكثير من الخطأ . فليس من الصواب مثلا ان نستدلّ على اطراد جمع (فاعل) على (فواعل) من مسموعات كذلك نبحث عنها ونختارها اختيارا ، حتى لو بلغ عددها العشرين او الخمسين . وانما الوجه ان نجمع بطريقة عشوائية عددا كافيا من جموع (فاعل) ونرى هل يغلب فيها الجمع على (فواعل) ، وهو لن يغلب على وجه التأكيد . ومثل هذا كثير .

(٣) لقد قالوا إن النحو قياس واللغة سماع . فان لم يكن بدّ من اخضاع اللغة لبعض القياس لحاجات علمية ملزمة فليكن القياس صحيحا .

(٤) وتوكيد الحاجة هنا امر له أهميته . فلا يصحّ تكلف القياس في اللغة تكلفا واطلاق بابه على مصراعيه . ومن العبث ، مثلا ، ان يُعدّ احد ، كائنا من يكون ، معجما جديدا يضيف اليه من عنده عشرات المصادر الجديدة بزنة (فَعَلان) مثلا ، لمعنى الاضطراب ، كالحركان والغَضَبان والنَّشَطان او مئات الأفعال الجديدة بزنة (استفعل) لمعنى الطلب كاستركب واستفضّ واستذهب ، من الركوب والفضة والذهب . وقد فعل بعضهم مثل ذلك فلم يفد في شيء . فاللغات لاتنمو بالطفرات . وهي انما تتسع وتتطور تدريجا ، وتنمّيها الحاجة والاستعمال .

(٥) وثمة عوامل لغوية اخرى ، غير اطراد المعنى في وزن معين ، مما يحدّ ايضا من جواز اطلاق القياس . فلو كانت عينة من ٥ أفراد هي ما في المعجم من وزن معين ،و اطردت فيها ظاهرة معينة ١٠٠ ٪ ، فاحتمال الخطأ هو صفر ، فهل نقيس عليها ؟ الجواب مرهون بوجود الظاهرة نفسها في وزن آخر او عدمها ، وعلى حجم عينة الوزن الآخر مقارنا بحجم هذه العينة . ومثال ذلك اننا لوجمعنا كلّ ما ورد على غرار (مُزَيِّن) و (مُدَثِّر) و (مُزَمِّل) لوجدناه مطاوع (فعّل) مما هو مبدوء بحرف شمسيّ . ولكننا لا نقيس عليه لأن وزن (تفعّل) و(مُتَفَعِّل) له نفس الدلالة ، وقياسه لا ينكسر ، وعيّنته اكبر كثيرا في اللغة من عيّنة (مُفَعِّل) .

(٦) ويجدر تجنب القياس عند تداخل الالفاظ ، فلا نقيس مثلا (الاستملاح) لطلب الملح مع وجود هذا اللفظ بمعنى وجود الشيء مليحا ، ولا (الاستشراب) لطلب الشرب مع استعماله لمعنى الاشتداد ، فكل ذلك مدعاة لتلبس .

(٧) وكذلك يلزم تجنب القياس بوزن مطرد اذا وجد المعنى في وزن آخر حتى او شذّ هذا الآخر ، فلا نقيس (استحاذ) مع وجود (استحوذ) ، ولا (المسجَد) والمستعملُ (المسجِد) .

(٨) ومن المهم ان يكون الوزن المقيس عليه سهلا مقبولا . فلانقيس مثلا الفاظاً بوزن (الفَيْعَلَ والفِعِلَّى والفُعُلَّى والفِعِّيلَى) (كالخَيْزلى) و (الجِرِشَّى) و (الحُطُبَّى) و(الحِشِّيشَّى) حتى اذا كان لبعض هذه الاوزان دلالات معينة مطردة . فمثل هذه الاوزان لن يستسيغها الذوق ومن ثمّ سيكون مصيرها الاهمالَ كما حلّ بسابقاتها .

(٩) وهكذا يمكن في ضمن هذه الحدود والشروط ان نقيس ، عند

حصول الحاجة العلمية ، على ما ثبتت غلبته واطراده ، من الاوزان المعروفة كالفِعالة للحرفة ، والفِعال للامتناع ، والفعلان للاضطراب ، والفعيل للسير او الصوت ، والفُعال للداء او الصوت ، والفُعْلة للّون ، وكقياس اسماء الآلة والمكان باوزانها المعروفة ، وقياس فُعولة او فَعالة مصدراً لفَعُل المضموم العين ، وقياس اوزان بعض الافعال المجردة او المزيدة لمعان غالبة فيها ، وغير ذلك مما هو مشهور معروف في علم الصرف .

وللتمثيل على ما قد يصح القياس عليه ايضاً ضمن هذه الحدود والقيود ، لاحظت عرضا ان كثرة من المصادر المستعملة بزنة فِعَل بكسر الفاء وفتح العين هي مصوغة من الثلاثي اللازم وانها تدلّ على وصف حال من الاحوال او صيرورته الى حال أخرى . وللتحقق من احتمال غلبة هذه الظاهرة بحثت عن اكبر عدد امكنني ، على وجه من العجالة ، الحصول عليه من هذه المصادر ، فوجدت منها ستة وعشرين مصدرا هي هذه :

١ــ الإرَب = الدهاء والبصيرة (نقيض البلادة والحمق)
٢ــ البِلَى = الرثاثة (نقيض الجدّة)
٣ــ الشِّخَن = الغِلَظ
٤ــ الثِّقَل = ضد الخفّة
٥ــ الحِجا = الفطنة والعقل (نقيض الحمق والبلاهة)
٦ــ الرِّبا = الفضل
٧ــ الرِضا = نقيض الغضب
٨ــ الرِّوَى = التملؤ من الماء والشِّبَع منه (نقيض العطش)
٩ــ الزِّنا = الفجور
١٠ــ السِّمَن = نقيض الضعف والنحافة
١١ــ السِّوَى = الاستقامة (نقيض العِوَج)

١٢ــ الشِّبَع = التملؤ من الطعام (نقيض الجوع)
١٣ــ الصِّبا = الصِّغَر
١٤ــ الصِّغَر = نقيض الكبر
١٥ــ الضِّخَم = العِظَم
١٦ــ الطُّوَل = امتداد الزمن
١٧ــ العِظَم = خلاف الصغَر
١٨ــ العوج = نقيض الاستقامة
١٩ــ العِوَض = اعطاء البدل والعوض (من المتعدي)
٢٠ الغِلَظ = نقيض الرقة والدقة
١٢ــ الغِنى = نقيض الفقر
٢٢ــ الفِدى = الاستنقاذ بمال او سواه (من المتعدي)
٢٣ــ القِدَم = نقيض الحداثة
٢٤ــ القِرَى = الضيافة (من المتعدي)
٢٥ــ القِلى = الكره والبغض (من المتعدي)
٢٦ــ الكبر = نقيض الصغر

والظاهر ان اثنين وعشرين من هذه المصادر الستة والعشرين مصوغ من الثلاثي اللازم ، وانها إما تدلّ على وصف الحال كالصِّغَر ، والكِبَر ، والعِظَم ، والحِجا ، والثِّقَل ، والثِّخَن ، والإرَب ، والغِنَى ، والسِّمَن ، والعِوَج ، والغِلَظ ، واما تدلّ على صيرورة الشيء الى حال لم يكن عليها كالشِّبع ، والرِّوَى ، والرِّضا ، والبِلى ، وقد يستعمل اكثر هذه الالفاظ لكلا المعنيين ، اي الثبوت والحدوث كالغِنَى ، والسِّمَن ، والعِوَج ، والشِّبَع ، والرِّضا ، والبِلى . ويبدو ان اربعة فقط من هذه المصادر هي عِوَض ، وفِدَى ، وقِرى ، وقِلى ، جاءت مخالفة لهذه

القاعدة فهي مصوغة من المتعدي ، وهي لا تدل على وصف حال او صيرورة الى حال .

وعلى هذا تكون نسبة غلبة هذه الظاهرة في العينة هي :

$$\frac{٢٢}{٢٦} = ٠,٨٥ \quad \text{أي } ٨٥\٪$$

ومع ان افراد العينة هي قصارى ما تمكنت من وجدانه من هذه المصادر بهذا الوزن ، فانه حتى لو فرضنا ان الموجود منها في المعجم يبلغ الخمسين فيمكن القول بحدّ من الثقة مقداره ٩٥٪ ان احتمال الخطأ في تخمين هذه الظاهرة في هذه العينة لن يتجاوز ٩,٦٪ [٢] ولنقل ١٠٪ [٣] ولما كان ٨٥ ٪ ــ ١٠ ٪ = ٧٥ ٪ فمعنى ذلك ان ما هو مصوغ من الثلاثي اللازم بزنة فِعَل لوصف حال الشيء او صيرورته الى حال لم يكن هو عليها تقدر نسبته تخمينا بـ ٨٥ ٪ من مجموع مصادر المعجم على وزن (فِعَل) ولكنها لا يمكن ان تقل عن ٧٥٪ على اية حال .

فهذه الظاهرة اذن هي غالبة في العيّنة والمعجم على وجه اكيد، ويمكن القياس على هذا الوزن على غرار بقية ما يقاس عليه اذا لم توجد (الفَعالة والفُعولة) ونحوهما ، هذا فضلا عن كون هذا الوزن مستساغاً ومقبولا .

ولكن في حدود القياس المرسومة لا نقيس (العِلا) لمعنى الارتفاع مع وجود (العُلُوّ) .

ولا نقيس (الثِّقَل) لمعنى اشتداد المرض لأن الثِّقَل مستعمل لنقيض (الخِفّة) .

---

(٢) $\pm ٩٦ ر١ \times \sqrt{\frac{٨٥ ر٠ (١ - ٨٥ ر٠)}{٢٦}} \times \frac{٥٠ - ٢٦}{١ - ٥٠} = \pm ٠٩٦ ر٠ = \pm ٦ ر٩\٪$

(٣) وحتى لو فرضنا ان عدد الموجود في المعجم غير متناه فسيبلغ الخطأ المحتمل ٧ر١٣ ٪ وهو قليل أيضاً .

وفي جميع الاحوال لا نقيس الا لحاجة علمية تستدعي القياس . فلفظ (السميك) مثلا معناه خلاف الرقيق وهو مهم في اللغة العلمية . ونحتاج ايضا الى مصدره . ولما كانت (السَّماكة) و (السَّمْك) بفتح فسكون معناهما الارتفاع ، فقد تجيز لنا هذه الحاجة العلمية ان نقيس (السُّمْك) نقيضا (للرقة) ، بموجب هذه القاعدة وضمن هذه الحدود ، والله اعلم .

★ ★ ★